الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

الملاحق عدد 2و3 و4
المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة
2025

- إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي وتوزيعه القطاعي
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل الميزانية

أكتوبر 2024

تصدر وزارة المالية هذه التقارير المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2025 عملا بمقتضيات القانون الأساسي للميزانية المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصل 46 منه، وتتمثل هذه التقارير في:

- إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي وتوزيعه القطاعي
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل الميزانية

الفهرس

تقديـــــم 3

إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2025-2027 7

تقديرات موارد ميزانية الدولة للفترة 2025-2027 11

تقديرات نفقات ميزانية الدولة للفترة 2025-2027 15

عجز ميزانية الدولة المقدر خلال 2025-2027 25

حجم الدين العمومي على المدى المتوسط 26

إطار الميزانية متوسط المدى القطاعي للفترة 2025-2027 30

جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة 33

جدول عمليات تمويل الميزانية 35

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد1 : تطور الموارد الذاتية للميزانية وهيكلتها 15
رسم بياني عدد2 : تطورات المؤشرات المتعلقة بكتلة الأجور 17
رسم بياني عدد3 : تطور نفقات الدعم وهيكلتها 22
رسم بياني عدد4 : تطور نفقات التنمية الجملية..... 24
رسم بياني عدد5 : تطور النتيجة الأولية لميزانية الدولة دون الهبات والمصادرة 25
رسم بياني عدد6 : تطور عجز ميزانية الدولة دون الهبات والمصادرة 26
رسم بياني عدد7 : تطور حجم الدين العمومي 27
رسم بياني عدد8 : هيكلة نفقات ميزانية الدولة دون اعتبار الدعم والتمويل..... 30

تقديـــــم

تهدف السياسة الاقتصادية والمالية الوطنية التي تم اعتمادها في الفترة الأخيرة إلى إيجاد حلول واقعية لاستعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتجاوز الآثار السلبية لمختلف الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني على مدار السنوات الأخيرة. وستمكن هذه الخيارات من تحقيق منوال تنموي جديد دامج ومستدام وأكثر صلابة في التصدي لمختلف الصدمات الخارجية ويمكّن من خلق الثروة وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد وتوفير فرص الشغل وتعزيز التماسك الاجتماعي.

كما تهدف السياسة المالية للدولة إلى استعادة التوازنات المالية من خلال تفعيل جملة من الإصلاحات تمكن من تحقيق التصحيح المرجو لوضعية المالية العمومية، وتدعم مقومات استدامتها على المدى المتوسط والبعيد وتكرس مقومات الدولة الاجتماعية.

وقد تم إعداد تقديرات إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2025-2027 باعتبار التطورات الأخيرة للظرف الاقتصادي على مستوى القطاعات الحقيقي والخارجي والنقدي بالإضافة إلى ما سجلته نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2024 والنتائج المنتظرة لكامل السنة الجارية من جهة، واستنادا إلى جملة من الفرضيات تهم مؤشرات الظرف الاقتصادي العالمي خاصة فيما يتعلق بتطور الأسعار والطلب الخارجي من جهة أخرى.

كما تعكس تقديرات إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2025-2027 سياسة الدولة وخياراتها خاصة التعويل على الموارد الذاتية مع تثمين العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية والانفتاح على أسواق وفرص تعاون اقتصادي جديدة مع التأكيد على مواصلة تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ممّا يمكّن من مساندة الفئات الهشة والأسر الفقيرة ومحدودة الدخل من

ناحية وتحقيق العدالة والتنمية المستدامة ودفع عجلة النمو وخلق مواطن الشغل من جهة أخرى.

ويقدم هذا التقرير تقديرات إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2025-2027 وتوزيعه القطاعي بالإضافة الى جداول مفصلة حول التوازنات العامة لميزانية الدولة وعمليات تمويل ميزانية الدولة.

إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2025-2027 وتوزيعه القطاعي

إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2025-2027

تعتبر المالية العمومية أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني حيث تهدف السياسة المتبعة الى تركيز الجهود لتعبئة موارد الدولة وتطوير حوكمة نفقاتها بما يمكن من المحافظة على التوازنات المالية الكبرى ويضمن استدامة الدين العمومي من جهة وايفاء الدولة بالتزاماتها الداخلية والخارجية في آجالها من جهة أخرى.

وتسعى الدولة خلال الفترة القادمة إلى تكريس جملة من الخيارات الوطنية أهمها:

- مواصلة اعتماد سياسة التعويل على الذات كخيار وطني والتحكم في التوازنات المالية والحد من اللجوء إلى التداين.
- تعزيز مجهود الدولة في استخلاص مواردها ومضاعفة الجهود لإدماج القطاع الموازي ومقاومة التهرب الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية والمالية وإحكام التصرف فيها وتوجيهها لمستحقيها.
- إرساء نظام جبائي عادل يعتمد على مزيد تكريس الضريبة التصاعدية في مادة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ممّا يساهم في تقليص الفوارق بين مختلف الطبقات الاجتماعية ويدعم القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل ويضمن التوزيع العادل للعبء الضريبي بين المؤسسات.
- تكريس الدولة الاجتماعية ودعم تدخلاتها لمساندة جميع الشرائح وذلك بمواصلة دعم الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والترفيع في التحويلات الاجتماعية والعمل على استقرار الأسعار من خلال مواصلة دعم المواد الأساسية والمحروقات وتأمين انتظام تزويد السوق الداخلية بها.
- المساهمة في الحد من البطالة وخلق فرص لبعث المشاريع وذلك بتعزيز الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة وضعيفة الدخل ودعم

مسار إحداث الشركات الأهلية وتفعيلها بالإضافة إلى مواصلة مقاومة مختلف أنواع التشغيل الهش.

- تركيز الاستثمار العمومي على المشاريع الكبرى والمشاريع التي لها تأثير مباشر على جودة حياة المواطنين خاصة التي تهم القطاعات الحيوية على غرار التربية والتعليم والصحة والنقل.
- تحسين مناخ الأعمال بتطوير البنية التحتية والتشريعية بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب ويدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس تم إعداد تقديرات إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2025-2027 والتي ترتكز بالأساس على الفرضيات التالية:

- تطور النمو بالأسعار القارة بـ 3.2% في 2025 على أن يستقر في مستوى 3% في السنوات 2026 و2027.
- تطور معدل سعر برميل النفط ليبلغ مستوى 77.4 دولار في سنة 2025 و74.3 دولار في سنة 2026 و71.6 دولار في سنة 2027.
- تحسن مستويات النمو مع مزيد التحكم في التضخم ومستويات الأسعار للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.
- استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية
- المحافظة على استقرار أسعار الصرف تجاه أهم العملات الأجنبية

وبناء على ما سبق، من المتوقع أن تستعيد التوازنات المالية الكبرى مستويات مقبولة تدريجيا بالتوازي مع تراجع نسبة التداين العمومي لتحقق نتيجة أولية ايجابية في أفق سنة 2027 وذلك من خلال:

- تكريس سياسة التعويل على الذات وتوفير الموارد الضرورية لتغطية النفقات الإلزامية للدولة حيث من المتوقع أن تبلغ موارد الميزانية نسبة 63.9% من حجم ميزانية الدولة في سنة 2025 وترتفع إلى مستوى 72.8% في سنة 2027.

- مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الجبائي وتعزيز مجهود الاستخلاص لتحقيق نسبة تطور للمداخيل الجبائية بمعدل 7.7% خلال الفترة 2025-2027 مع المحافظة على نسبة ضغط جبائي مستقرة في مستوى 24.7% خلال الفترة 2025-2027 مقابل 25.4% منتظرة لسنة 2024.
- مواصلة التحكم في كتلة الأجور كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنزول بها تدريجيا الى مستويات مستدامة تتماشى مع التوازنات المالية الكبرى حيث من المتوقع أن تتراجع هذه النسبة من 13.6% منتظرة لسنة 2024 إلى مستوى 12.5% في أفق 2027. وتنبني هذه التقديرات على مواصلة العمل بجملة من الإجراءات منها تشجيع الحراك الوظيفي وإعادة توزيع الموارد البشرية لسد الشغورات، والحرص على مواصلة ضمان مساهمة الدولة في التشغيل خاصة أصحاب الشهائد العليا بالإضافة الى القطع مع آليات التشغيل الهش.
- ترشيد نفقات التسيير والتقيد بمستوى الاعتمادات المرسمة بالميزانية لكل سنة، خاصة نفقات الوقود واستهلاك الكهرباء والماء ونفقات الاستقبال والمهمات بالخارج ويتوقع ألا تتجاوز هذه النفقات مستوى 4.1% من نفقات ميزانية الدولة لسنوات 2026 و2027 مقابل نسبة 4.4% مقدرة لقانون المالية 2025 و4.5% منتظرة لسنة 2024.
- مواصلة العمل على تحسين نجاعة منظومة الدعم بإعتبارها ركيزة أساسية لتكريس مقومات الدولة الاجتماعية من ناحية ودعم الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى.
- رصد الاعتمادات الضرورية لتجسيم السياسة الاجتماعية للدولة عبر تدعيم نفقات التدخلات في الميدان الاجتماعي وتشجيع المبادرة الاقتصادية لفائدة الفئات محدودة الدخل والفقيرة وخاصة في

المناطق الداخلية عبر دعم احداث المشاريع الخاصة ومسار إحداث الشركات الاهلية.

- دعم دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال تطوير البنية التحتية وتركيز الجهود على تسريع انجاز المشاريع ذات الأولوية، وتمثل نفقات التنمية الجملية حوالي 17.7% من نفقات ميزانية الدولة مقدرة في قانون المالية لسنة 2025 لترتفع إلى 18.9% في أفق سنة 2027.

وبناء على ما سبق فإنه من المنتظر أن تحقق ميزانية الدولة نتيجة أولية (دون اعتبار الهبات والمصادرة) في مستوى -2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2024 وستتحسن تدريجيا لبلوغ مستوى إيجابي في أفق سنة 2027 كما سينخفض التداين العمومي إلى مستوى 77.7% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2027 مقابل 82.2% منتظرة في سنة 2024.

تقديرات موارد ميزانية الدولة للفترة 2025-2027

سيتم خلال الفترة القادمة العمل على مواصلة انجاز وتفعيل جملة من الإصلاحات تهم مختلف القطاعات الاقتصادية وتهدف بالأساس إلى استرجاع نسق النمو الاقتصادي عبر منوال تنموي جديد مستدام وشامل.

وتجدر الإشارة أنه تم تحقيق تقدم هام في تنفيذ برنامج الإصلاح الجبائي عبر قوانين المالية للسنوات الفارطة باعتباره آلية من آليات تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تجسيم الأولويات الوطنية على غرار تحقيق العدالة الاجتماعية ودفع نسق الاستثمار وسيتم خلال الفترة 2025-2027 مواصلة تدعيم هذا الإصلاح الجبائي.

وفي هذا الإطار، تم إعداد تقديرات موارد ميزانية الدولة للفترة 2025-2027 وتأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار أولويات المرحلة وتحدياتها ومواصلة تكريس خيار التعويل على الذات والعمل على تعبئة الموارد الذاتية للدولة لتأمين تأدية النفقات وضمان ايفاء الدولة بتعهداتها.

وبناء على ذلك، من المتوقع أن تشهد مداخيل الميزانية تطورا بمعدل 6.8% خلال الفترة 2025-2027. وبالتالي، من المنتظر أن يرتفع مناب هذه المداخيل من جملة موارد الدولة إلى مستوى 72.8% وحوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2027 مقابل 62.5% و28.5% على التوالي منتظرة لسنة 2024.

على مستوى المداخيل الجبائية:

تعتمد تقديرات المداخيل الجبائية للفترة 2025-2027 على جملة من الفرضيات المتعلقة بالإطار الاقتصادي الكلي على غرار تطور النمو الاقتصادي ونسبة التضخم وتطور الاستهلاك بالإضافة إلى جملة من المتغيرات الخارجية تتعلق خاصة بتطور أسعار المواد الأولية والمحروقات بالأسواق العالمية والطلب الخارجي وتأخذ بعين الاعتبار مردود الإجراءات الجبائية المزمع إدراجها في قوانين المالية في إطار برنامج الإصلاح الجبائي.

وتعكس هذه التقديرات منهجية الدولة في تعزيز استخلاص مواردها الجبائية وتطوير آليات عمل إدارة الجباية والاستخلاص والديوانة من ناحية وحرص الدولة على تحقيق جباية عادلة ترتقي إلى تطلعات كل الفئات الاجتماعية والفاعلين الاقتصاديين من ناحية أخرى.

ويعتبر تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي أحد أهم رهانات المرحلة، والقائم على مقاومة الفقر وضمان الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لجميع الفئات دون استثناء في إطار تنفيذ برنامج الدولة وسياستها الاجتماعية لمزيد الإحاطة بالفئات الهشة ومحدودة الدخل وذلك خاصة من خلال سن العديد من الإجراءات لفائدتهم على غرار ضمان الحماية الاجتماعية لفائدة العاملات في القطاع الفلاحي والتأمين ضد فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وإعفاء المنتفعين بجرايات العجز وجرايات الأيتام من الضريبة على الدّخل ودعم الإدماج الاقتصادي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك دعم القدرة الشرائية للفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

هذا وسيتم الشروع بداية من سنة 2025 في إرساء نظام جبائي جديد يساهم في ترسيخ العدالة الجبائية يعتمد على مزيد تكريس الضريبة التصاعدية في مادة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات وذلك من خلال:

- مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بما يضمن التوزيع العادل للعبء الجبائي ويساهم في تحقيق العدالة الإجتماعية ويمكن من تقليص الفوارق بين مختلف الشرائح الاجتماعية ويدعم القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل.
- مراجعة نسب الضريبة على الشركات بحيث تكون هذه النسب تصاعدية حسب رقم المعاملات السنوي أو طبيعة النشاط ومراجعة نسب الضريبة الدنيا بحيث تكون تصاعدية حسب نسب الضريبة على الشركات

كما سيتواصل العمل على إرساء الإصلاحات الجبائية والمالية الضرورية لتنشيط الدورة الاقتصادية واستقطاب المستثمرين من خلال جملة من الإجراءات أهمّها:

- دفع الاستثمار ودعم تمويل المؤسسات وخاصة منها المؤسسات الناشئة والتشجيع على الانخراط في مختلف آليات التمويل وخاصة منها التمويل التشاركي وتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة على غرار الطاقات البديلة والاقتصاد الأخضر.
- مواصلة مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتسهيل نفاذها إلى مصادر التمويل ودعم إدماجها المالي قصد المحافظة على ديمومتها وعلى طاقتها التشغيلية بتمكينها من الموارد اللازمة لتمويل استثماراتها ولمجابهة حاجياتها من الأموال المتداولة.
- مواصلة دعم الشركات الأهلية لدفع نسق إحداثها مما يساهم في دعم التنمية الجهوية والتشغيل.
- مواصلة العمل على إدماج الاقتصاد الموازي ومكافحة التهرب الجبائي من خلال تشجيع الباعثين المنخرطين في نظام المبادر الذاتي والتصدي للسوق الموازية خاصة في قطاع بيع مواد التبغ.
- تشديد الرقابة الجبائية على المؤسسات الصحّيّة الخاصة ومؤسسات التأمين.
- دعم الامتثال للواجبات المتعلقة بنظام الفوترة الالكترونية.
- ترشيد الامتيازات الجبائية والمالية وإحكام التصرف فيها وتوجيهها لمستحقيها من خلال مراجعة الامتيازات الجبائية في مادة المعاليم الديوانية وتبسيط الإجراءات وترشيد الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل.
- التشجيع على إحداث المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والمساهمة في تطوير النقل الكهربائي والتحفيز على

استعمال السيارات التي تعتمد على الطاقات البديلة ومواصلة التمشي الرامي إلى تعميم المعلوم على الكربون بتوظيفه بصفة تدريجية على المنتجات ذات الانبعاثات المرتفعة من الغازات الدفيئة.

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تحقق المداخيل الجبائية تطورا بمعدل 7.7% للفترة 2025-2027 مقابل نسبة 10.9% منتظرة لسنة 2024 لتستقر بذلك نسبة الضغط الجبائي بحوالي 24.7% خلال الفترة 2025-2027 مقابل 25.4% منتظرة لسنة 2024.

وتمثل المداخيل الجبائية حوالي 91% من موارد الميزانية خلال الفترة 2025-2027 مقابل معدل 88% للفترة 2022-2024.

على مستوى المداخيل غير الجبائية:

تم اعداد تقديرات المداخيل غير الجبائية للفترة 2025-2027 باعتبار جملة من الفرضيات خاصة منها:

- اعتماد معدل سعر برميل النفط في حدود 77.4 دولار في 2025 على أن يشهد تراجعا لمستوى 71.6 دولار في سنة 2027 وباعتبار تقديرات كميات انتاج النفط وتقدير كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية في حدود 22 مليار متر مكعب تعاقدي سنويا.
- تحسن عائدات مساهمات بعض المؤسسات العمومية في مداخيل الدولة بالعلاقة مع استرجاع نسق نشاطها وتطور انتاجيتها.

وتمثل المداخيل غير الجبائية حوالي 8.9% من مداخيل الميزانية لسنة 2025 مقابل 9.2% منتظرة لسنة 2024، ومن المتوقع أن تستقر في مستوى 8.3% في الفترة 2026-2027.

على مستوى الهبات:

يتم تقدير مداخيل الهبات على المدى المتوسط في إطار برامج تعاون ثنائية محتملة لدعم الميزانية بحوالي 100 مليون أورو سنويا خلال الفترة 2025-2027.

ويبين الجدول الموالي تطور موارد ميزانية الدولة وهيكلتها خلال الفترة 2015-2023 والتوقعات للفترة 2024-2027:

رسم بياني عدد1 : تطور الموارد الذاتية للميزانية وهيكلتها

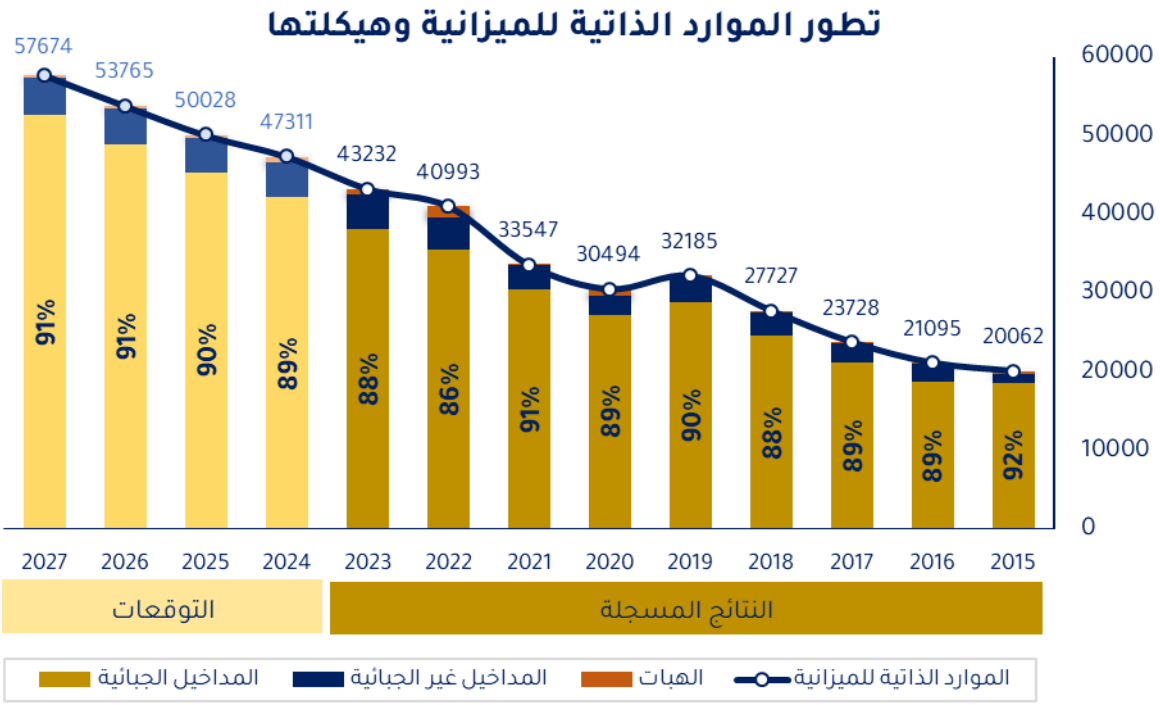

تقديرات نفقات ميزانية الدولة للفترة 2025-2027

شهدت المالية العمومية خلال العشرية الفارطة اختلال في التوازنات المالية نتج عن الارتفاع الكبير لنفقات ميزانية الدولة خاصة نتيجة للسياسة التوسعية التي فرضتها الجائحة الصحية والتطورات الجيواستراتيجية في السنوات الأخيرة الماضية. وتم العمل على ترشيد هذه النفقات لاستعادة التوازنات وضمان استدامة المالية العمومية.

ومن المنتظر أن تشهد نفقات الميزانية تطورا بـ 5.7% سنة 2024 ومعدل 4.7% خلال الفترة 2025-2027 مقابل تطور بمعدل 9.7% خلال الفترة 2021-2023. وتأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار الاعتمادات الضرورية لتطبيق سياسة الدولة وتوجهاتها للمرحلة القادمة لتحقيق أهداف ملموسة تلبي الانتظارات وترتقي إلى تطلعات كل الفئات الاجتماعية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين.

وسيتم تركيز الجهود خلال الفترة 2025-2027 على تفعيل جملة من الإجراءات أهمها:

على مستوى نفقات التأجير:

- التحكم في نفقات التأجير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنزول بها تدريجيا الى مستويات مستدامة تتماشى مع التوازنات المالية الكبرى مع مراعاة الأولويات القطاعية وتشجيع الحراك الوظيفي وإعادة توزيع الموارد البشرية لسد الشغورات،
- تنفيذ القسط الأخير من برنامج الزيادة في الأجور للفترة 2023-2025،
- مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية بنفس الشروط والاجراءات والصيغ وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2027.
- مواصلة الجهود لضمان مساهمة الدولة في تعزيز التشغيل خاصة لحاملي الشهادات العليا.
- مقاومة أشكال التشغيل الهش (منشور يتعلق بتحجير إبرام عقود مناولة جديدة في القطاع العمومي ومشروع أمر حكومي لتسوية الوضعيات الحالية) ومواصلة تسوية الوضعيات الهشة على غرار عمال الحضائر والمعلمين والأساتذة النواب والمتعاقدين...

وعلى هذا الأساس وباعتبار مردود تفعيل مختلف الإجراءات، سيتراجع نسق تطور نفقات التأجير تدريجيا إلى 4% في أفق سنة 2027.

وسيتم العمل على التحكم في كتلة الأجور كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 12.5% في أفق سنة 2027 مقابل 13.6% منتظرة في سنة 2024، كما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد2 : تطورات المؤشرات المتعلقة بكتلة الأجور

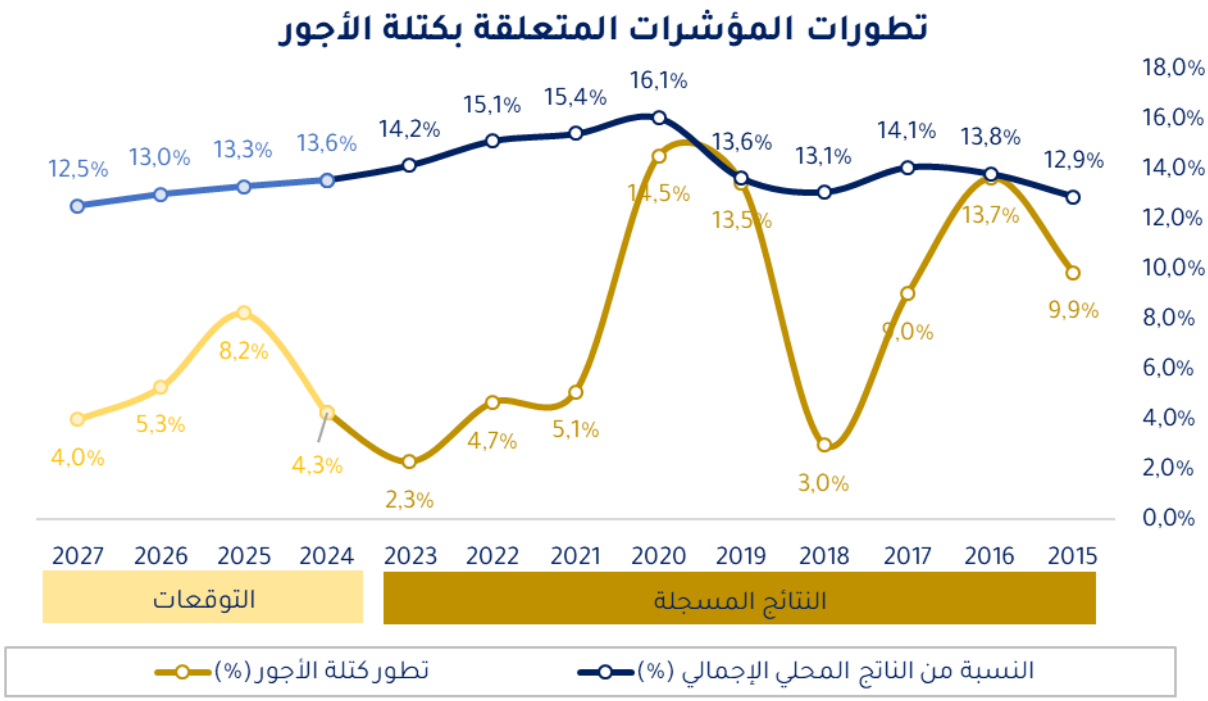

على مستوى نفقات التسيير:

ستتم مضاعفة الجهود للتحكم في نفقات التسيير للبقاء في مستوى الاعتمادات المرسمة من خلال الإجراءات التالية:

- عدم تجاوز نسبة تطور بـ 4% كحد أقصى عند ضبط التقديرات، مع العمل على تخصيص هذه الزيادة أساسا لخلاص المتخلدات ولتغطية النفقات المنجرة عن عمليات توسعة استثمارات أو إحداثات جديدة،
- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية،

- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات العمومية ذات الاستهلاك المرتفع وتشجيعها على تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي،
- مزيد الترشيد والتحكم في استهلاك المحروقات،
- العمل على ترشيد استهلاك الماء،
- مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامات والمهمات بالخارج،
- حوكمة وترشيد نفقات الاكرية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا، والسعي إلى إعادة توظيف العقارات الموضوعة على ذمة الهياكل والوزارات وإعادة تهيئتها.

وتمثل نفقات التسيير 4.4% من نفقات الميزانية و1.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2025 وستتراجع إلى 4.1% و1.2% على التوالي في أفق سنة 2027.

على مستوى التدخلات ذات الطابع الاجتماعي:

تسعى الدولة إلى تدعيم الجهود لمساندة الفئات الهشة وتوسيع مجال تدخلها لدعم القدرة الشرائية للعائلات ضعيفة ومحدودة الدخل وذلك من خلال التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية التي تهدف بالخصوص إلى إعادة توزيع عادل للدخل ومقاومة الفقر وإعادة توازن برامج التضامن الوطني والسكن الاجتماعي ومزيد دعم القطاعات الحيوية على غرار الصحة والتربية، وتهم هذه التدخلات أساسا:

- مواصلة دعم الفئات محدودة الدخل مع الترفيع السنوي في عدد المنتفعين بالتحويلات النقدية وفي قيمة المنحة الشهرية،
- الترفيع في مبلغ الجرايات الدنيا المسندة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية،
- الترفيع في المنحة المسندة لأطفال العائلات الفقيرة (PNAFN) الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة،

- الترفيع في منحة العودة المدرسية لفائدة التلاميذ من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي،
- اسناد منحة شهرية لأطفال العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة،
- اسناد مساعدات ظرفية مختلفة،
- توفير مجانية النقل البري لأبناء العائلات المعوزة،
- تمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات الهشة،
- اعتمادات لمساندة المرأة والطفولة وكبار السن،
- اسناد منح وقروض جامعية لأبناء العائلات الضعيفة ومتوسطة الدخل،
- تدعيم تدخلات صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية وحساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي،
- تدعيم تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل عبر آليات معالجة سوق الشغل وآليات لتنمية المبادرة الخاصة لمعاضدة دور الدولة في التشغيل من خلال:
  - برنامج عقد الإعداد للحياة المهنيّة،
  - برنامج إدماج حاملي الشهادات العليا،
  - عقد الخدمة المدنية التطوعية،
  - برنامج مرافقة الباعثين الشبّان،
  - برنامج تمويل المشاريع الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن لتمويل القروض الصغيرة والتمويلات الصغيرة،
  - برنامج دعم تمويل المشاريع في إطار الإدماج الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل،
  - تشجيعات وامتيازات المسندة للمؤسسات الناشئة،
  - برنامج احداث مؤسسات صغرى من طرف الأشخاص من ذوي الإعاقة،
  - برنامج تمويل الشركات الأهلية،

- دعم تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عن طريق بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- مواصلة البرنامج الوطني للرّيادة النسائية والاستثمار "رائدات"،
- مواصلة الإدماج الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع الفلاحي.

وسيتم في إطار قانون المالية لسنة 2025 إحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية واحداث صندوق للحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع الفلاحي يضمن لهن التغطية الصحية والتأمين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية وجراية التقاعد.

وتقدر التدخلات ذات الطابع الاجتماعي لسنة 2025 بحوالي 6.4% من نفقات الميزانية و2.1% من الناتج المحلي الإجمالي لتستقر في مستوى 5.3%و1.6% على التوالي في سنة 2027.

على مستوى نفقات الدعم:

تضطلع منظومة الدعم بدور أساسي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز كفاءة الشركات الوطنية من ناحية وفي تجسيم السياسة الاجتماعية للدولة من خلال دعم الأسعار بالسوق المحلية والتحكم فيها بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف الشرائح من ناحية أخرى.
ولتحسين نجاعة هذه المنظومة وتطوير أدائها سيتم العمل خلال فترة 2025-2027 على:

- **دعم المحروقات:** بمواصلة ترشيد منحة الدعم خاصة من خلال اعتماد إجراءات لتحسين الأداء والتقليص من تكلفة الإنتاج لكل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير، وتتمثل أهم الإجراءات في:

- تنفيذ إجراءات للحد من الانتفاع غير المشروع من الكهرباء والغاز وتحسين تحصيل الفواتير وذلك بغاية تقليص الخسائر عبر شبكة الكهرباء والغاز،
- ترشيد النفقات للحد قدر الإمكان من تكاليف إنتاج الكهرباء والمواد البترولية،
- مراقبة مسالك التوزيع بالنسبة لقوارير الغاز المعدة للاستهلاك المنزلي،
- مواصلة تشجيع الاستثمار في انتاج الطاقة من الطاقات المتجددة والنظيفة والتسريع قدر الإمكان في الانتقال الطاقي.

- **دعم المواد الأساسية:** بترشيد الاستهلاك ودعم العرض وتكوين المخزونات التعديلية اللازمة مع تكثيف عمليات المراقبة الاقتصادية والتصدي لظاهرة التهريب والتجارة الموازية من ناحية والعمل على تحسين الإنتاج الوطني الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وذلك أساسا من خلال:
  - تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وتشجيع الفلاحين للاستثمار في زراعات جديدة مقاومة لهذه التغيرات،
  - إعطاء الأولوية لدعم منظومة الحبوب بما يساهم في تحسين المردودية وتأمين التزويد فضلا عن السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة القمح الصلب،
  - اعتماد مقاربة متجددة لمقاومة ظاهرة الشح المائي ومزيد تحسين إدارة المياه والاستثمار في تقنيات الحفاظ عليه خاصة عبر التسريع في مشاريع تحلية مياه البحر واستغلال المياه المعالجة واعتماد تقنية الاستمطار الصناعي.

ومن المقدر أن تبلغ نفقات الدعم مستوى 11593 م د أي 19.4% من نفقات الميزانية و6.3% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2025، على أن تتراجع إلى حدود 17.9% و5.5% على التوالي في أفق سنة 2027.

رسم بياني عدد3 : تطور نفقات الدعم وهيكلتها

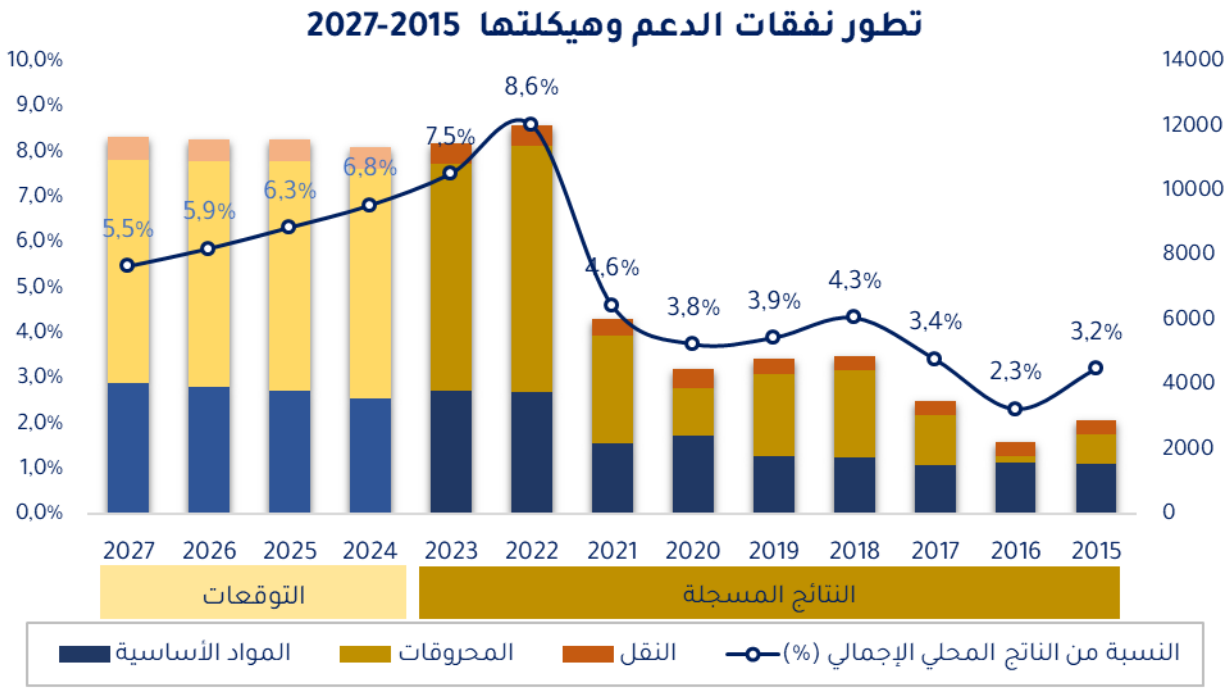

على مستوى النفقات الموجهة للتنمية

تمثل هذه النفقات محركا أساسيا لدفع نسق التنمية واستقطاب الاستثمار الخاص بالجهات والأقاليم وتطوير النشاط الاقتصادي. وتبعا لذلك، سيتم ضبط حجم الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع وبالبرامج المتواصلة على ضوء التنفيذ المادي والمالي المنتظر لهذه المشاريع والبرامج سواء على المستوى المركزي أو الإقليمي أو الجهوي أو المحلي وكذلك المشاريع والبرامج التي تنفذ من قبل المؤسسات تحت الإشراف، مع إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المرسمة وخاصة منها المعطلة بالجهات لتسريع نسق إنجازها وكذلك مشاريع البنية التحتية مع البحث عن تنويع آليات ومصادر التمويل لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

وعلى هذا الأساس تمّ ضبط تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2025 باعتماد التوجهات التالية:

- إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية والمتواصلة لاستكمالها،
- الأخذ بعين الاعتبار للإنتظارات والحاجيات المختلفة لجميع الفئات بالنسبة للمشاريع والبرامج الجديدة وخاصة:
  - المشاريع والبرامج التي تم ضبطها في مخطط التنمية 2023-2025 وفي إطار المجالس الوزارية،
  - المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية، والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي،
  - مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وخاصة بالمناطق ذات الأولوية،
  - المشاريع ذات العلاقة مع الطاقات البديلة وذات العلاقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية أو بالتخفيض من الغازات الدفيئة كمشاريع الاقتصاد في الطاقة أو ذات النجاعة الطاقية من حيث المعدات والتجهيزات والبناءات،
  - مشاريع المنشآت المائية الكبرى من محطات تحلية مياه ومشاريع التزويد بالماء الصالح للشراب وتطوير المشاريع المتعلقة بمعالجة وتثمين المياه المستعملة قصد تأمين الحاجيات المائية للأغراض الفلاحية دون مخاطر خاصة في ظل التغيرات المناخية والشح المائي.

ومن المنتظر أن تحقق جملة النفقات التنموية تطورا بـ 13% في سنة 2024 أي نسبة 18.2% من نفقات الميزانية و6.2% من الناتج المحلي الاجمالي. ومن المتوقع أن تحقق هذه النفقات تطورا بمعدل 6.1% خلال الفترة 2025-2027 أي استقرارا في مستوى 5.8% من الناتج المحلي الاجمالي.

رسم بياني عدد4 : تطور نفقات التنمية الجملية

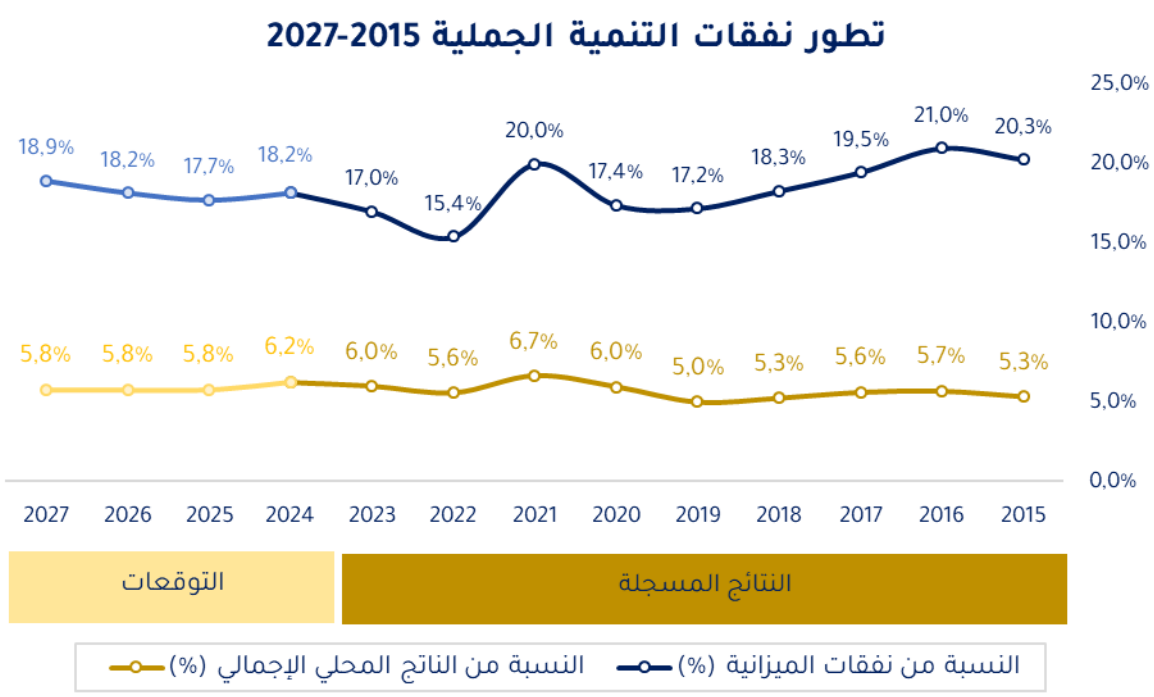

ولتحقيق هذه السياسات وضمان نجاعتها، تم خلال سنة 2024 انطلاق اشغال اللجنة العليا لتسريع انجاز المشاريع العمومية واللجنة الفنية المنبثقة عنها بهدف إيجاد حلول للعديد من المشاريع المعطلة والتسريع في انجازها وخاصة المشاريع التي تساهم مباشرة في تحسين ظروف عيش المواطن على غرار مشروع الشبكة الحديدية السريعة، الطريق السيارة تونس-جلمة ومشاريع بناء عدة مستشفيات بالقيروان وقفصة وتالة والدهماني وسيدي بوزيد وغيرها.

كما سيتم العمل خلال فترة 2025-2027 على تعزيز إدارة المالية العمومية وحوكمة المؤسسات العمومية، بما يُحسّن من عمليات تخطيط وتنفيذ التوازنات العامة ويدعم نجاعة تدخل المؤسسات العمومية.

عجز ميزانية الدولة المقدر خلال 2025-2027

باعتبار تنفيذ السياسات المبرمجة وبناء على تقديرات موارد ميزانية الدولة ونفقاتها للفترة 2025-2027، ستشهد مؤشرات المالية العمومية تحسنا إيجابيا يعكس استعادة التوازنات الكبرى والسير بخطى ثابتة نحو استدامة الدين العمومي ممّا يمكّن من توفير مجال أوسع للاستثمار في البنية التحتية وفي القطاعات الحيوية ودعم دور الدولة في المجال الاقتصادي.

حيث ستسجل النتيجة الأولية لميزانية الدولة (دون اعتبار الهبات والمصادرة) منحا تصاعديا لتبلغ حوالي 49 م د أو 0% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2027 مقابل -4103 م د أو -2.5% منتظرة لسنة 2024 وستكون أول نتيجة إيجابية تحققها التوازنات المالية منذ سنة 2010 وهو مؤشر إيجابي يدل على استعادة التوازنات المالية وبداية التحكم في نسق التداين العمومي.

رسم بياني عدد5 : تطور النتيجة الأولية لميزانية الدولة دون اعتبار الهبات والمصادرة

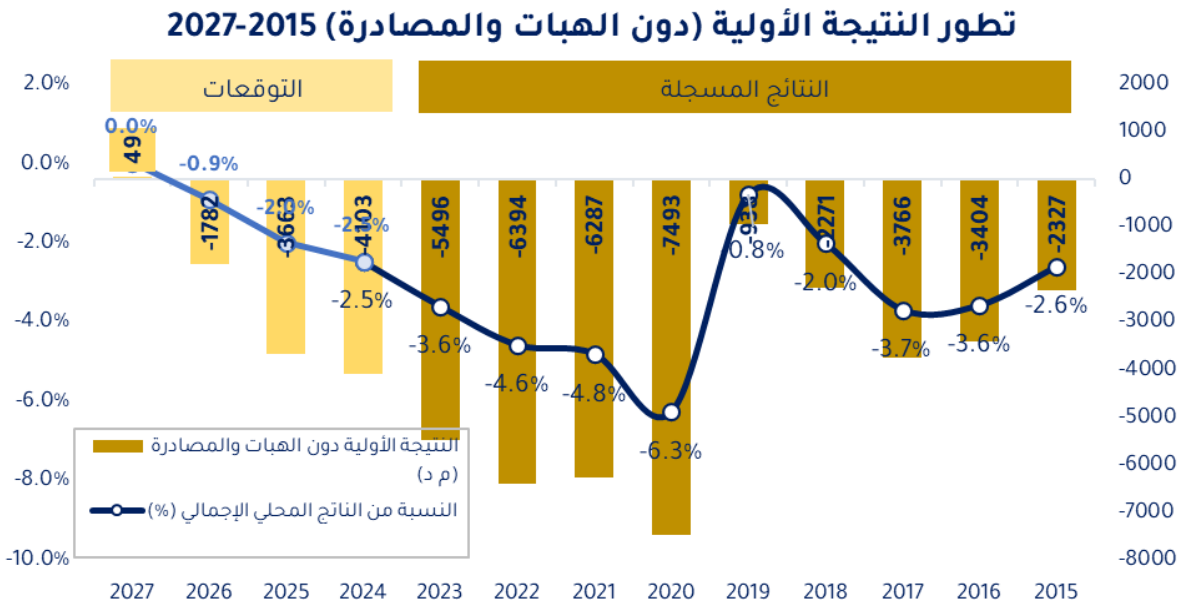

كما سيتراجع عجز ميزانية الدولة (دون اعتبار الهبات والمصادرة) إلى 0مستوى -3.7% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2027 مقابل-6.3%

منتظرة لسنة 2024 و -7.4% مسجلة في سنة 2023 كما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد6 : تطور عجز ميزانية الدولة دون اعتبار الهبات والمصادرة

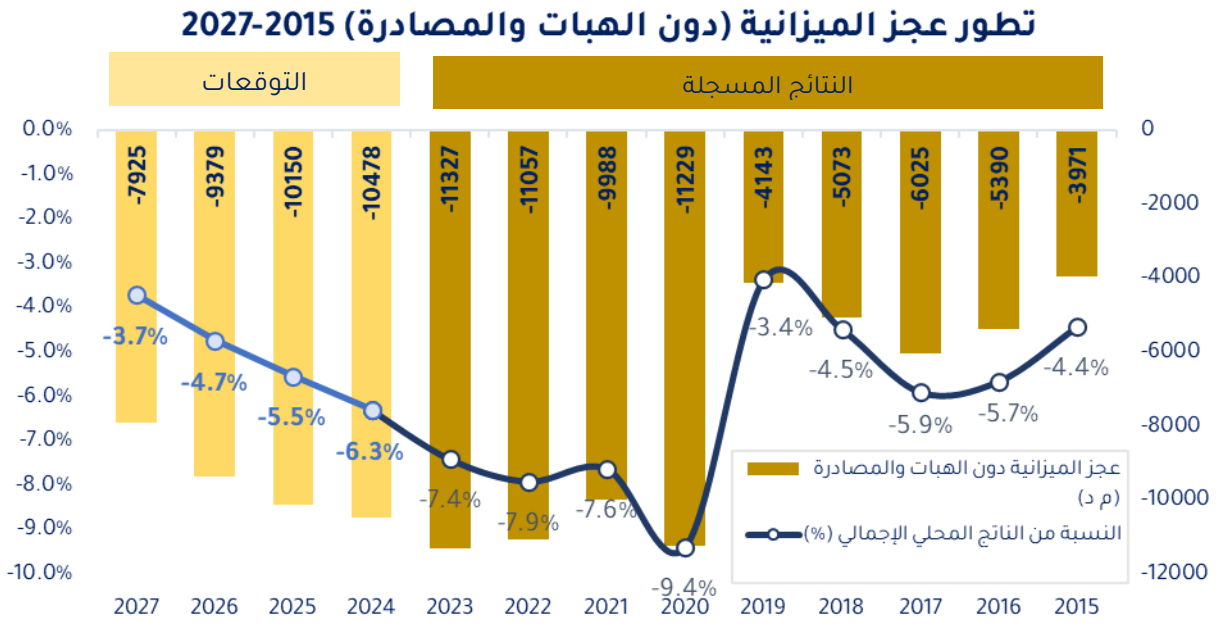

حجم الدين العمومي على المدى المتوسط

شهدت نسبة التداين العمومي ارتفاعا متواصلا خلال العشر سنوات الأخيرة لتبلغ حوالي 83% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2023. وسيمكن تفعيل برنامج الإصلاح على المدى المتوسط وتكريس الخيارات الوطنية للحفاظ على سيادة الدولة والتعويل على الموارد الذاتية مع الانفتاح على أسواق وفرص تعاون اقتصادي جديدة بالإضافة الى تطوير حوكمة الموارد وحسن إدارة النفقات لتلافي مزيد من الانزلاقات على مستوى المالية العمومية وتغيير المنحى التصاعدي للتداين العمومي تدريجيا ليبلغ مستوى 77.5% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2027.

ويبين الرسم البياني التالي تطور حجم الدين العمومي منذ سنة 2015 والتوقعات للفترة 2024-2027:

رسم بياني عدد7 : تطور حجم الدين العمومي

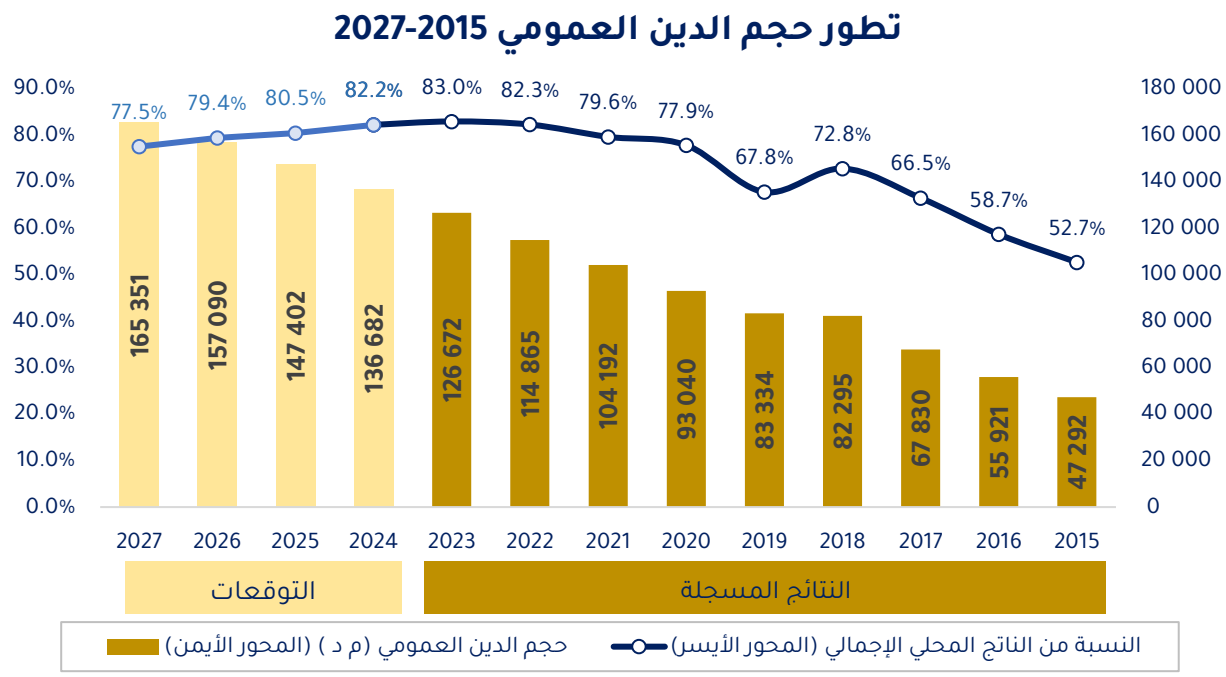

وتحوصل الجداول الموالية تقديرات إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي للفترة 2025-2027:

جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة

1- موارد الدولة وتكاليفها

بحساب المليون دينار

		2022	2023	2024 ق.م	2024 منتظر	2025 ق م	2026 توقعات	2027
	جملة موارد الدولة	**60661**	**69291**	**77868**	**75699**	**78231**	**77682**	**79268**
1	موارد الميزانية	40993	43232	49160	47311	50028	53765	57674
2	موارد الخزينة	19668	26060	28708	28388	28203	23917	21594
	جملة تكاليف الدولة	**60661**	**69291**	**77868**	**75699**	**78231**	**77682**	**79268**
1	تكاليف الميزانية	50627	53858	59805	56908	59828	62794	65249
2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	10034	15433	18063	18791	18403	14888	14019

2- جدول عمليات الميزانية

بحساب المليون دينار

		2022	2023	2024 ق.م	2024 منتظر	2025 ق م	2026 توقعات	2027
	جملة مداخيل الميزانية	**40993**	**43232**	**49160**	**47311**	**50028**	**53765**	**57674**
	التطور (%)	22,2%	5,5%	8,4%	9,4%	5,7%	7,5%	7,3%
1	**المداخيل الجبائية**	**35449**	**38047**	**44050**	**42190**	**45249**	**48850**	**52650**
	التطور (%)	16,6%	7,3%	11,6%	10,9%	7,3%	8,0%	7,8%
2	**المداخيل غير الجبائية**	**4166**	**4484**	**4760**	**4340**	**4429**	**4565**	**4674**
	منها المصادرة	45	0	520	100	0	0	0
3	**الهبات**	**1378**	**700**	**350**	**781**	**350**	**350**	**350**
	جملة نفقات الميزانية	**50627**	**53858**	**59805**	**56908**	**59828**	**62794**	**65249**
	التطور (%)	16,5%	6,4%	6,7%	5,7%	5,1%	5,0%	3,9%
1	**نفقات التأجير**	**21125**	**21608**	**23711**	**22531**	**24389**	**25681**	**26709**
2	**نفقات التسيير**	**2146**	**2458**	**2538**	**2538**	**2620**	**2600**	**2650**
3	**نفقات التدخلات**	**17932**	**18271**	**19696**	**19596**	**20518**	**20357**	**20760**
3-1	**الدعم**	**11999**	**11475**	**11337**	**11337**	**11593**	**11587**	**11665**
	المواد الأساسية	3771	3805	3591	3591	3801	3931	4047
	المحروقات	7628	7030	7086	7086	7112	6956	6898
	النقل	600	640	660	660	680	700	720
3-2	**التدخلات الأخرى**	**5933**	**6796**	**8359**	**8259**	**8925**	**8770**	**9095**
4	**نفقات الاستثمار**	**4627**	**5624**	**5274**	**5274**	**5426**	**5900**	**6570**
5	**نفقات العمليات المالية**	**134**	**67**	**67**	**67**	**63**	**100**	**125**
6	**نفقات التمويل**	**4663**	**5831**	**6838**	**6375**	**6487**	**7597**	**7974**
7	**النفقات الطارئة و غير الموزعة**			**1680**	**526**	**325**	**559**	**461**
1	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة**	**-6394**	**-5496**	**-4677**	**-4103**	**-3663**	**-1782**	**49**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**-4,6%**	**-3,6%**	**-2,7%**	**-2,5%**	**-2,0%**	**-0,9%**	**0,0%**
2	**النتيجة الأولية باعتبار الهبات والمصادرة**	**-4971**	**-4796**	**-3807**	**-3222**	**-3313**	**-1432**	**399**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**-3,6%**	**-3,1%**	**-2,2%**	**-1,9%**	**-1,8%**	**-0,7%**	**0,2%**
3	**النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات والمصادرة**	**-11057**	**-11327**	**-11515**	**-10478**	**-10150**	**-9379**	**-7925**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**-7,9%**	**-7,4%**	**-6,6%**	**-6,3%**	**-5,5%**	**-4,7%**	**-3,7%**
4	**النتيجة الجملية باعتبار الهبات والمصادرة**	**-9634**	**-10627**	**-10645**	**-9597**	**-9800**	**-9029**	**-7575**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**-6,9%**	**-7,0%**	**-6,1%**	**-5,8%**	**-5,3%**	**-4,6%**	**-3,6%**

إطار الميزانية متوسط المدى القطاعي للفترة 2025-2027

في إطار تنفيذ سياسات الدولة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ومواصلة تجسيم أولويات التنمية الشاملة لكل القطاعات لتحقيق الأهداف المرسومة مع الحفاظ على استدامة المالية العمومية، يتم تحديد أسقف النفقات على المدى المتوسط في إطار الموارد المتاحة وباعتبار أولويات وتوجهات المرحلة. حيث تتوجه الحكومة في الفترة القادمة إلى تطوير حوكمة نفقاتها ومواصلة مساندة الفئات الهشة ومحدودة الدخل ودعم القطاعات التي لها تأثير مباشر على جودة حياة المواطنين على غرار الصحة والتعليم والنقل. بالإضافة الى ذلك، سيتم رصد الاعتمادات لتحفيز الاستثمار العمومي والتسريع في آجال انجاز المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية وتمويل برامج التنمية الاجتماعية بالأقاليم والجهات.

وتتوزع النفقات المقدرة (دون اعتبار الدعم ونفقات التمويل) حسب القطاعات كما هو مبين بالرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد8 : هيكلة نفقات ميزانية الدولة دون اعتبار الدعم والتمويل

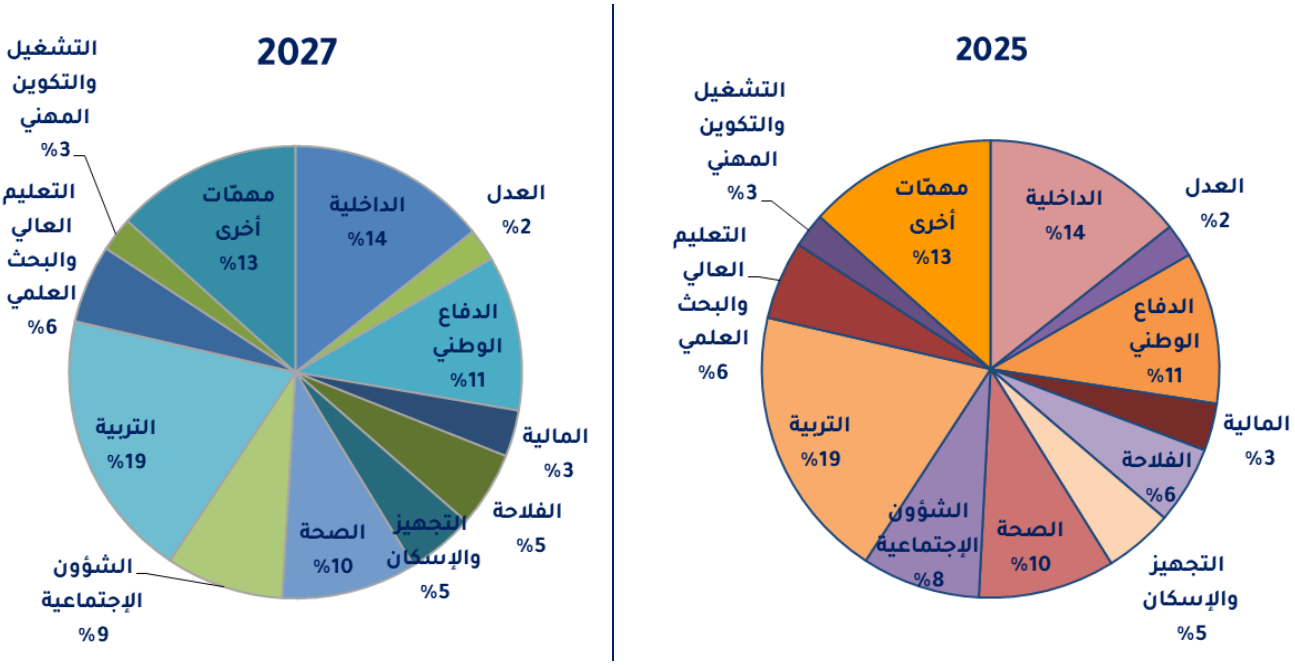

ويحوصل الجدول الموالي إطار النفقات متوسط المدى القطاعي:

أسقف نفقات ميزانية الدولة لسنوات 2025-2026-2027 (إعتمادات الدفع) (بحساب 1000 دينار)

	المهمات والمهمات الخاصة	ق م 2024	ق م 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
-1	مجلس نواب الشعب	38 553	43 193	45 000	47 000
-2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم		15 610	17 000	18 500
-3	رئاسة الجمهورية	200 400	214 259	220 000	226 000
-4	رئاسة الحكومة	272 302	271 000	288 000	302 000
-5	مهمة الداخلية	5 822 000	5 931 000	6 164 000	6 463 000
-6	مهمة العدل	946 594	984 000	1 002 000	1 050 000
-7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	344 000	366 607	368 000	381 000
-8	مهمة الدفاع الوطني	4 086 848	4 445 000	4 800 000	5 000 000
-9	مهمة الشؤون الدينية	187 000	195 580	198 000	207 000
-10	مهمة المالية	1 358 000	1 390 000	1 437 000	1 500 000
-11	مهمة الإقتصاد والتخطيط	950 150	958 000	1 005 000	1 054 000
-12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	88 618	90 000	93 000	97 000
-13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 202 075	2 279 050	2 331 000	2 440 000
-14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	320 000	323 818	338 000	350 000
-15	مهمة التجارة و تنمية الصادرات	168 300	170 210	178 000	184 000
-16	مهمة تكنولوجيات الإتصال	175 150	184 000	185 000	194 000
-17	مهمة السياحة	180 000	174 156	190 000	199 000
-18	مهمة التجهيز والإسكان	1 970 000	2 022 000	2 085 000	2 186 000
-19	مهمة البيئة	459 400	465 970	486 000	509 000
-20	مهمة النقل	391 031	396 470	414 000	434 000
-21	مهمة الشؤون الثقافية	414 300	425 490	438 000	450 000
-22	مهمة الشباب والرياضة	922 164	936 276	976 000	1 023 000
-23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	248 900	262 457	263 000	275 000
-24	مهمة الصحة	3 930 000	4 000 000	4 100 000	4 360 000
-25	مهمة الشؤون الإجتماعية	2 852 000	3 468 000	3 600 000	3 800 000
-26	مهمة التربية	7 917 500	8 044 000	8 300 000	8 700 000
-27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2 277 238	2 293 393	2 411 000	2 527 000
-28	مهمة التشغيل والتكوين المهني	999 589	1 015 350	1 058 000	1 109 000
-29	المجلس الأعلى للقضاء	2 207	1 576	2 339	2 453
-30	المحكمة الدستورية	0	0	0	0
-31	محكمة المحاسبات	32 986	34 000	35 000	36 000
-32	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	192 469	23 000	24 000	25 000
الجملة الفرعية		**39 949 774**	**41 423 465**	**43 051 339**	**45 148 953**
نفقات الدعم		11 337 000	11 593 000	11 587 000	11 665 000
-33	نفقات التمويل	6 838 000	6 487 000	7 597 000	7 974 000
-34	النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 680 226	324 535	558 661	461 047
الجملة العامة		**59 805 000**	**59 828 000**	**62 794 000**	**65 249 000**

جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة

جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة (بحساب المليون دينار)

		2022	2023	2024 ق.م	2024 منتظر	2025 ق م
	جملة مداخيل الميزانية	**40993**	**43232**	**49160**	**47311**	**50028**
	التطور (%)	22,2%	5,5%	8,4%	9,4%	5,7%
1	**المداخيل الجبائية**	**35449**	**38047**	**44050**	**42190**	**45249**
	التطور (%)	16,6%	7,3%	11,6%	10,9%	7,3%
2	**المداخيل غير الجبائية**	**4166**	**4484**	**4760**	**4340**	**4429**
	منها المصادرة	**45**	**0**	**520**	**100**	**0**
3	**الهبات**	**1378**	**700**	**350**	**781**	**350**
	جملة نفقات الميزانية	**50627**	**53858**	**59805**	**56908**	**59828**
	التطور (%)	16,5%	6,4%	6,7%	5,7%	5,1%
1	**نفقات التأجير**	**21125**	**21608**	**23711**	**22531**	**24389**
2	**نفقات التسيير**	**2146**	**2458**	**2538**	**2538**	**2620**
3	**نفقات التدخلات**	**17932**	**18271**	**19696**	**19596**	**20518**
3-1	الدعم	11999	11475	11337	11337	11593
	المواد الأساسية	3771	3805	3591	3591	3801
	المحروقات	7628	7030	7086	7086	7112
	النقل	600	640	660	660	680
3-2	التدخلات الأخرى	5933	6796	8359	8259	8925
4	**نفقات الاستثمار**	**4627**	**5624**	**5274**	**5274**	**5426**
5	**نفقات العمليات المالية**	**134**	**67**	**67**	**67**	**63**
6	**نفقات التمويل**	**4663**	**5831**	**6838**	**6375**	**6487**
7	**النفقات الطارئة و غير الموزعة**			**1680**	**526**	**325**
1	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة**	**-6394**	**-5496**	**-4677**	**-4103**	**-3663**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**-4,6%**	**-3,6%**	**-2,7%**	**-2,5%**	**-2,0%**
2	**النتيجة الأولية باعتبار الهبات والمصادرة**	**-4971**	**-4796**	**-3807**	**-3222**	**-3313**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**-3,6%**	**-3,1%**	**-2,2%**	**-1,9%**	**-1,8%**
3	**النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات والمصادرة**	**-11057**	**-11327**	**-11515**	**-10478**	**-10150**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**-7,9%**	**-7,4%**	**-6,6%**	**-6,3%**	**-5,5%**
4	**النتيجة الجملية باعتبار الهبات والمصادرة**	**-9634**	**-10627**	**-10645**	**-9597**	**-9800**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**-6,9%**	**-7,0%**	**-6,1%**	**-5,8%**	**-5,3%**

جدول عمليات تمويل ميزانية الدولة

جدول عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة) (بحساب المليون دينار)

		2022	2023	2024 ق.م	2024 منتظر	2025 ق م
	جملة موارد الخزينة	**19668**	**26060**	**28708**	**28388**	**28203**
1	**جملة موارد الاقتراض**	**18304**	**19070**	**28188**	**28188**	**28003**
1-1	موارد الاقتراض الخارجي	7801	5825	16445	4990	6131
2-1	موارد الاقتراض الداخلي	10503	13245	11743	23198	21872
2	**جملة موارد الخزينة الأخرى**	**1364**	**6990**	**520**	**200**	**200**
1-2	استخلاص أصل القروض	251	257	200	200	200
2-2	موارد خزينة أخرى	1113	6733	320	0	0
	جملة تكاليف الخزينة	**19668**	**26060**	**28708**	**28388**	**28203**
1	**جملة تسديد أصل الدين**	**9778**	**14920**	**17863**	**18591**	**18203**
1-1	تسديد أصل الدين الخارجي	4248	6522	9744	9393	8469
2-1	تسديد أصل الدين الداخلي	5530	8398	8119	9198	9734
2	**تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة**	**9634**	**10627**	**10645**	**9597**	**9800**
3	**قروض وتسبقات الخزينة**	**256**	**513**	**200**	**200**	**200**